الـــثـــورة فـــي لـيـبـيـا .. والـــرهـــان الأطـلـسـي

ستار الوادي

اجتمعت المتناقضات الجغرافية والاقتصادية والسياسية والايدلوجية كلها في آن واحد لتلقي بظلالها وثقلها المتناقض على مسيرة الثورة في ليبيا منذ اليوم الأول لانطلاقها ضمن مسار الربيع العربي. مما أجبر الشعب الليبي المتعطش للحرية والخلاص من نير الديكاتورية القذافية القذرة لما تحمله من تفرد وتسلط وحرمان ومصادرة حقوق الشعب وقمع الحريات وممارسة البطش والترويع بحق الشعب الليبي منذ أربعة عقود ونيف. أن يدخل في نفق مظلم ودوامة الخيارات والحسابات المرة والمعقدة في تكوين منظومة تحالفات داخلية وخارجية متناقضة ومتنافرة ومتباعدة أحياناً وغير منسجمة في نظرياتها وطروحاتها لغرض إسقاط نظام معمر القذافي. إن التحالفات الداخلية التي تكون منها المجلس الانتقالي الحالي تضم فصائل وتيارات وأحزاباً مختلفة في كل شيء أيدلوجياً وعقائدياً وسلوكياً ،فمنها ما هو ديني (متطرف . معتدل . سلفي) ومنهم الليبرالي ذو الميول القومية أو الوطنية والقليل منهم علماني ينحو للديمقراطية نظاماً.

كل هذه المتناقضات ضغطت على نفسها وتهادنت ولو مؤقتاً تحت ظل خيمة المجلس الانتقالي وهذا المهادنة والتوافق جاء من سبب واحد هو وجود المؤثر الأكبر عليها إلا هو معمر القذافي ونظامه وكيفية الخلاص منه، لأنها تحتاج إلى تضافر كل الجهود والإمكانات المتاحة لإسقاط القذافي لأن الآثار السلبية لممارسات القذافي شملت الجميع.

ولكن المجلس الانتقالي ليس له القدرة والإمكانية والسطوة التي يستطيع من خلالها أن يصهر كل المتناقضات ببودقة وطنية موحدة ويحول أفكارها وأيدلوجياتها المتناقضة إلى مشروع وطني موحد يأخذ صفة الديمومة والبقاء والوئام الثابت ويلبي طموحات الثورة والثوار ويشكل أرادة وطنية موحدة ومستقلة عن التأثيرات الخارجية وأجنداتها الخارجية ،وكل طموحة يتبلور بأن يرى ليبيا بعد القذافي أكثر حرية وديمقراطية ويسودها التآخي والاستقرار وان تسود الرفاهية والعدل الاجتماعي كل أطياف الشعب الليبي وبالتساوي. كل ما يستطيع أن يقوم به المجلس الانتقالي الآن هو سياسة الاحتواء والتوافق على أقل تقدير في مرحلة الثورة والخلاص. لغرض تعبئة كل الإمكانات المادية والبشرية وتسخيرها باتجاه إنجاز الهدف الأكبر ألا وهو إسقاط القذافي ونظامه. ولكن استشراق المستقبل لتحالفات هذه التنظيمات من الصعب التكهن بها.

أما التحالفات الخارجية فهي في سياقها العام اضطرارية للحاجة الماسة لها ميدانياً وسياسياً مما دفع المجلس الانتقالي أن يعقد تحالفات مع دول حلف شمال الاطلسي على عجالة ووفق شروط تخدم مصالح حلف الأطلسي طبعاً وعلى رأسها فرنسا وبريطانيا وايطاليا وأمريكا حتى قبل إصدار قرار مجلس الأمن الدولي بحماية المدنيين والسكان العزل من قصف معمر القذافي.

أغلب هذه الدول ساعية وراغبة بالعودة الى مناطق نفوذها الاستعمارية القديمة بدوافع ضاغطة استجدت على ساحة الدول الأوربية وأمريكا كذلك ألا وهي ما تعانيه من أزمة اقتصادية وانهيارات مالية جعلها تفكر بالعودة الى مصادر الثروات وخاصة النفطية لأنها ترى أن الحل الوحيد هو الحصول على مصادر تعيد القوة إلى اقتصادها المنهار وكان الأقرب لها هو التفكير بشتى الطرق والوسائل للوصول للإقليم العربي الضعيف والسيطرة على ثرواته من جديد وبعهد جديد، واضعين مصالحهم وأمنهم القومي على المدى البعيد في مقدمة شروط التحالف مع المجلس الانتقالي. يعود كل ماتم الإشارة إليه الى عدم تكافؤ ميزان القوى الداخلي بين الثوار وقوات معمر القذافي ،تلك القوات التي تملك الخبرة والتدريب والتسليح وتدين بالولاء المطلق الى معمر القذافي لأسباب مادية خالصة ودوافع طائفية بنيت عليها مسبقاً وكثرة ظاهر الجنود المرتزقة بين صفوفها أي ميلها الى الاحتراف في القتال. ولها من المعدات والتجهيزات مايؤمن لها قابلية الحركة والسرعة والتدمير الهائل وهذا ما يتلاءم مع متطلبات القتال في المناطق الصحراوية والمفتوحة التي تمثل ليبيا ثلاثة أرباع الصحراء الكبرى. وأنشأ لها بحسابات طائفية وعسكرية مسبقة مراكز تدريب ومناطق دعم لوجستي في الغرب الليبي الذي كان يدين له بالولاء سابقاً وخاصة في محيط وداخل العاصمة طرابلس وهيأ لهذه الكتائب آمرين وقادة من أبنائه وأحفاده والمقربين منهُ الذين يكنون له الطاعة العمياء لما يتمتعون به من حظوة وامتيازات ومنافع مادية هائلة.

يقابل هذا أن المجلس الانتقالي هو وليد اللحظة والحاجة لتنظيم فعاليات وحركة الثوار لايملك العمر الطويل والإمكانات التي توازي ما بيد معمر القذافي وبالرغم من تحالفاته الداخلية والخارجية لم يوفر مايوازي ما لدى قوات القذافي من القدرات والإمكانات لحسم الموقف على الارض لصالح الثوار. لان هنالك خواصر رخوة وضعفا على مستوى التحالفات الداخلية والخارجية. داخلياً لم يكن هنالك تخطيط وإعداد مسبق للقيام بثورة بهذه الضخامة والحجم والمدة ضد القذافي ولو كان هناك تخطيط وإعداد لسارت الأمور وحركة الثورة بخط التكافؤ والتوازن مع كتائب القذافي ولكن كان الرهان المعول عليه هو إسقاط معمر القذافي بالمظاهرات السلمية وإجباره على التنحي حاله حال من سبقه في تونس ومصر مع العرض أن دوافع الانتفاضة الليبية كان ثلاثة محرضة ودافعه والدافع الثالث هو التوحد بلاوعي مع الانتفاضيين في تونس ومصر ، وليبيا هي إقليم بين إقليمين منتفضين شعبياً فكانت الأقرب الى التوحد معهم. يضاف الى ما تقدم تعاني الثورة في ليبيا مصاعب واقعية وطبيعية حقيقية لايمكن التغلب عليها بسهولة وضمن مايملك المجلس الانتقالي من الإمكانات المتاحة وحتى الاموال التي قدمتها مجموعة الاتصال الدولية لاتساوي شيئا فقط بإمكانها أن تكون تشغيلية تسد رواتب الموظفين والعاملين في القطاع الحكومي ، ومن الصعوبات التي لابد من الإشارة اليها هي طبيعة الأرض هناك كما تعرفون إن ليبيا تمثل ثلاثة أرباع الصحراء الغربية وهذه تحتاج الى معدات وتجهيزات وقطعات مدربة لها قابلية الحركة والتنقل للعمل في مثل هكذا بيئة. وهذا لايملكه المجلس الانتقالي ولايمكن توفيره بفترة قصيرة وذلك لضعف الإمكانات المادية والحظر المفروض بعدم تسليح ثوار ليبيا ،وقد شكل وجود النفط في ليبيا بلاء على الثوار فيها بسبب الصراع الدولي على هذه المادة وخاصة دول اوربا ومنها فرنسا وايطاليا وبريطانيا لأن المنابع النفطية هي الأقرب إلى السوق الأوربي ولا يفصلها عنه سوى البحر الابيض المتوسط، وطبيعة هذه الثروة أنها قريبة من سطح الأرض ولايكلف إنتاج البرميل سوى ٠،١٩ دولار ويمتاز بنقاوة عالية تضاهي مزيج برنت وتمتاز بأنها قريبة من موانئ التصدير ومتنوعة إذ يوجد الغاز والنفط بأرقام خيالية ،وهذا جعل دول حلف شمال الأطلسي مختلفة في ما بينها على ماهو المقدار الذي يمكن أن تحصل عليه من هذه الثروات ،ولذلك ارتبط هذا بمستوى ونوع الدعم العسكري للثوار وذلك عندما أحست أمريكا بان حصتها ضئيلة انسحبت ثالث يوم من تنفيذ قرار الأمم المتحدة الخاص بحماية المدنيين ،وهذا ترك آثاره على مدى قوة باقي دول الحلف بدون أمريكا التي تعاني تخلفاً في الصناعات الحربية وانهيارات اقتصادية وحتى اضطرابات داخلية كما حدث في فرنسا ويحدث الآن في بريطانيا ،ولهذا أخذت العمليات صفة التباطؤ والتكاسل وعدم الجدية مما أخذت الثورة الليبية صفة حرب الاستنزاف ،وقد يكون هذا محسوباً من قبل دول حلف الأطلسي لإيصال ليبيا من خلال الحرب الأهلية إلى انهيار كل المؤسسات والبنى التحتية الليبية لغرض الدخول فيها بعد إسقاط القذافي بقوة من قبل الشركات الأجنبية ودولها للاستثمار والهيمنة ووضع مستقبل ليبيا رهناً بيد هذه الدول والشركات ،وأكثر الصعوبات التي تواجه الثوار هو عناد وإصرار العقيد القذافي على عدم التنازل والتنحي عن السلطة ولم لا؟ لان القذافي وأبناءه من أغنى العوائل الحاكمة في العالم ،إذ يبلغ رصده (١٣٠) مليار دولار، والقذافي شخصية بدوية تحب الإمرة والتسلط ولو على أحجاره كما يقول المثل البدوي (الأمارة ولو على أحجاره) ،يضاف إلى ذلك إنه يمتلك غروراً ونظره استعلائية على شعبه وهذا يتطلب من المجلس الانتقالي مزيداً من الصمود والإصرار والمطاولة وعدم التفكك وان يعمل كفريق متجانس ،وهذا ما أشك فيه إذ ظهرت أولى بوادر الاختلاف والتفكك والاختراق ،وهذا ما حدث بأن يقوم فصيل مسلح منضوي في المجلس الانتقالي بقتل القائد العسكري اللواء عبد الفتاح يونس بعملية غامضة أثارت الشكوك حول قوة المجلس الانتقالي وسيطرته على مستوى العلاقة بين الفصائل المتحالفة، وقد أعقبت هذا العمل الإجرامي خطوة حل المكتب التنفيذي ومن ثم أعقبتها خطوة حل الحكومة الانتقالية والدعوة لتشكيل حكومة مؤقتة وبالتأكيد هذه الاختراقات تسجل لصالح النظام وهذه البوادر تشير إلى أن المجلس الانتقالي في حالة تفكك وهذا ما يراهن عليه القذافي ..

وتبقى هنالك خيارات مفتوحة أمام الثورة في ليبيا وهي مزيج من الإجراءات السياسية والعسكرية في وقت واحد ،ويبدو في الجانب السياسي قد تحقق الكثير للمجلس الانتقالي هو الاعتراف به من قبل كثير من الدول بأنه هو الممثل الوحيد والشرعي للشعب الليبي وفتحت له سفارات في معظم دول العالم وقنوات اتصال على أعلى المستويات، وحصل على دعم مادي من مجموعة الاتصال الدولية ولكنها ليس بمستوى الطموح ،لذا يتطلب من الثوار مهما كلف الثمن وبدعم من حلف شمال الأطلسي السيطرة على منابع النفط والمؤانى سالمة لغرض التصدير وتوفير الأموال فوراً وعلى دول الحلف ألاتكون عملياتها متقطعة وبطيئة وتعطي للقذافي الفرصة لأن يلتقط أنفاسه بين فترة وأخرى ويعيد الكرّة على الثوار بل يجب إدامة الزخم الجوي والسيطرة على جميع المؤانى الليبية وسد جميع المنافذ البرية مع دول الجوار وخاصة الإفريقية منها وكذلك الجزائر لأنها مازالت ترسل المرتزقة والمساعدات العسكرية إلى معمر القذافي .

أما إذا أردنا تأشير رؤية مستقبلية للثورة في ليبيا فإن مستقبل ليبيا كدولة مرهون بخيارات وضمانات عديدة منها وطني ومنها خارجي.

على المستوى الداخلي يعتمد على قوة المجلس الانتقالي ومقدرة من مسك زمام الامور بعد سقوط القذافي وما هو المشروع الوطني لبناء دولة مدنية ديمقراطية تحترم حقوق جميع أبناء الشعب الليبي بإقامة انتخابات ديمقراطية تضمن مشاركة الجميع وكذلك مستوى التحالفات الداخلية مع الأحزاب والفصائل المنضوية حالياً تحت خيمة المجلس الانتقالي وما هي الشروط والمبادئ التي تفاهمت عليها وهل لدى المجلس الانتقالي والأحزاب والفصائل المتحالفة مفهوم واضح لشكل الدولة وخارطة طريق ما بعد القذافي وفوق كل هذا وذاك الإرادة الشعبية الليبية هل هي مسيسة أم مازالت حرة؟ هذا جانب.

أما الجانب الدولي فله تأثير مباشر في مستقبل وشكل الدولة بعد القذافي، وهذا يعتمد على نوع وشروط وأسس التحالفات التي أقامها المجلس الانتقالي مع دول حلف شمال الاطلسي. وهل هنالك امتيازات ومصالح مشتركة؟ وكذلك أين تكمن مصالح حلف شمال الاطلسي؟ هل يفضلون أن تبقى ليبيا موحدة أم مصالحهم تقتضي أن تقسم وتجزأ ليبيا إلى ولايات ضعيفة، أم هل يوجد لكل فصيل أو حزب تحالفات خارجية أم هل الفصائل والاحزاب الليبية المنضوية تحت قيادة المجلس الانتقالي تعمل لأجندات خارجية أم أنها وطنية ؟ كل هذا سوف يقرر شكل ليبيا بعد القذافي.

ولكن تبقى الإرادة الوطنية الشعبية الليبية هي الفيصل الحاسم بتقرير مصير ليبيا لأنها هي التي دفعت التضحيات والدماء الغزيرة،وبالتأكيد الثوار في ليبيا لن ينسوا دماء أبطال الانتفاضة أمثال فتحي تربل ورفاقه التي كانت على طريق الحرية والوحدة والاستقرار والرفاه لشعب ليبيا المجاهد وكذلك لن ينسوا أبداً مسيرة الشهداء وقادة الثورات على مر التاريخ في بلدهم أمثال: سالم الزنتاني وعمر المختار .

قانون وزارة التربية (الجديد) واللغة العربية

د. كريم عبد الحسين الربيعي

عندما يتحدث أي شخص عن اللغة العربية يُخرج لسانه ويبدأ يتملق في حديثه، فيظهر أهمية هذه اللغة وأنها لغة القرآن الكريم ولغة العرب الأسلاف الأماجد التي لم تضق يوما للتعبير عن متطلبات أبنائها ووسعت كتاب الله، وأما إن كان المتحدث من أهل العراق فسيزيد على ذلك بفخره بأهل البصرة والكوفة الذين كان لهم السبق بوضع القوانين اللغوية من أجل أن يعصموا ألسنة الناس من الخطأ وتنقية اللغة من شوائب العجمة والرطانة التي استشرت فيها يوم ذاك. ولكن الواقع غير ذلك فنجد (المتحدث المتملق) في حقيقته لا يحترم اللغة فضلا عن نفوره منها ولا يلتزمها في كتابته وتراه يضرب بها عرض الجدار فيخترق قوانينها في كل سطر يكتبه ولا يكلف نفسه فهم اللغة وفهم نواميسها، بل في أحيان كثيرة يعمل على طمسها وتشويهها بقصد أو من غير قصد. باختصار: صدر أخيراً قانون وزارة التربية (الجديد) الذي أقرته أربع جهات:

١- (الخبراء) الذين سنوا فقراته

٢- معالي وزير التربية

٣- البرلمان العراقي الذي أعلن موافقته

٤- إقرار هيئة الرئاسة له

وما أن ظهر حتى أظهر المسؤولون والمعنيون ومن له أدنى علاقة بهذا القانون اعتراضات كثيرة، ولعل أهم ما ظهر في هذا القانون هو دمج (معهد تطوير تدريس اللغة العربية) مع مديريتين، فصار قسما صغيراً ضمن (معهد التدريب والتطوير). وفي قابلة ذلك وجدنا أن القانون استحدث مديريات مستقلة للغات في أقل تقدير هي لغات تأتي في الدرجة الثانية بعد العربية التي تؤلف مساحة كبيرة من الناطقين بها من أهل العراق!!! فهل من الصحيح أن تكون للغة الكردية أو غيرها من اللغات التي جاءت في القانون كاللغة الكلدانية واللغات الأجنبية الأخرى ولا تكون للغة العربية مديرية مستقلة؟

لقد كنا نرجو أن تنهض وزارة التربية بمعهد (تطوير تدريس اللغة العربية) لترتقي به حتى يصبح (كلية اللغة العربية) على غرار ما موجود في بلاد الشقيقة العربية مصر، أو على مثال المعاهد المثيلة الموجودة في البلاد العربية كالسعودية وبلاد السودان وغيرها، ولا سيما بعدما قدم هذا المعهد من الانجازات الشيء الكثير على مستوى إقامة الدورات للمدرسين والمعلمين وموظفي الدولة، ويبدو أن الوزارة وخبراءها لم يكلفوا أنفسهم باستقراء هذه الأمور أو أن يتحسسوا أهميته ولم يعرفوا قيمة اللغة العربية، كما أنهم لا يعرفون أن الجمعية الوطنية والدستور الذي انبثق عنها ينص على أن اللغة العربية هي لغة البلاد الرسمية الأولى والكردية هي الثانية. نحن هنا لا نلوم هيئة الرئاسة ولا البرلمان العراقي ولا معالي الوزير، بل نلوم الذين سنوا هذا القانون، ولا نعرف ما مبلغ علمهم، وكيف ينظرون إلى اللغة العربية، ومن يدعي أنه انطلق من مبدأ (الترشيق) في هذا القانون فعليه أن يطبقه على كل المديريات ما عدا هذه المؤسسة المهمة التي تدل على ذوق أهلها وحبهم واحترامهم للغتهم حين جعلوها في دائرة كيان مستقل يعنى بشؤونها ولكنهم خرموا هذا التقدير بقانونهم (الجديد). لقد كان هذا القانون غير موفق (ذوقيا ومهنيا)، فلا الذوق يرتضي أن نغمط حق اللغة العربية ونتجاهل أهلها كما فعل المسؤولون على كل المستويات، كما أن الجانب المهني ستظهر نتائجه في المدى القريب فلن يكون لمعهد تطوير تدريس اللغة العربية بعد اليوم وبعد (دمجه) أي دور يذكر، فستحد نشاطاته وتتقلص مهامه، ولن يكون على ما كان عليه في ماضيه البعيد ولا القريب، فهل يلتفت المسؤولون (العرب) ووزارة التربية إلى هذا الخلل؟

كاريكاتير عربي

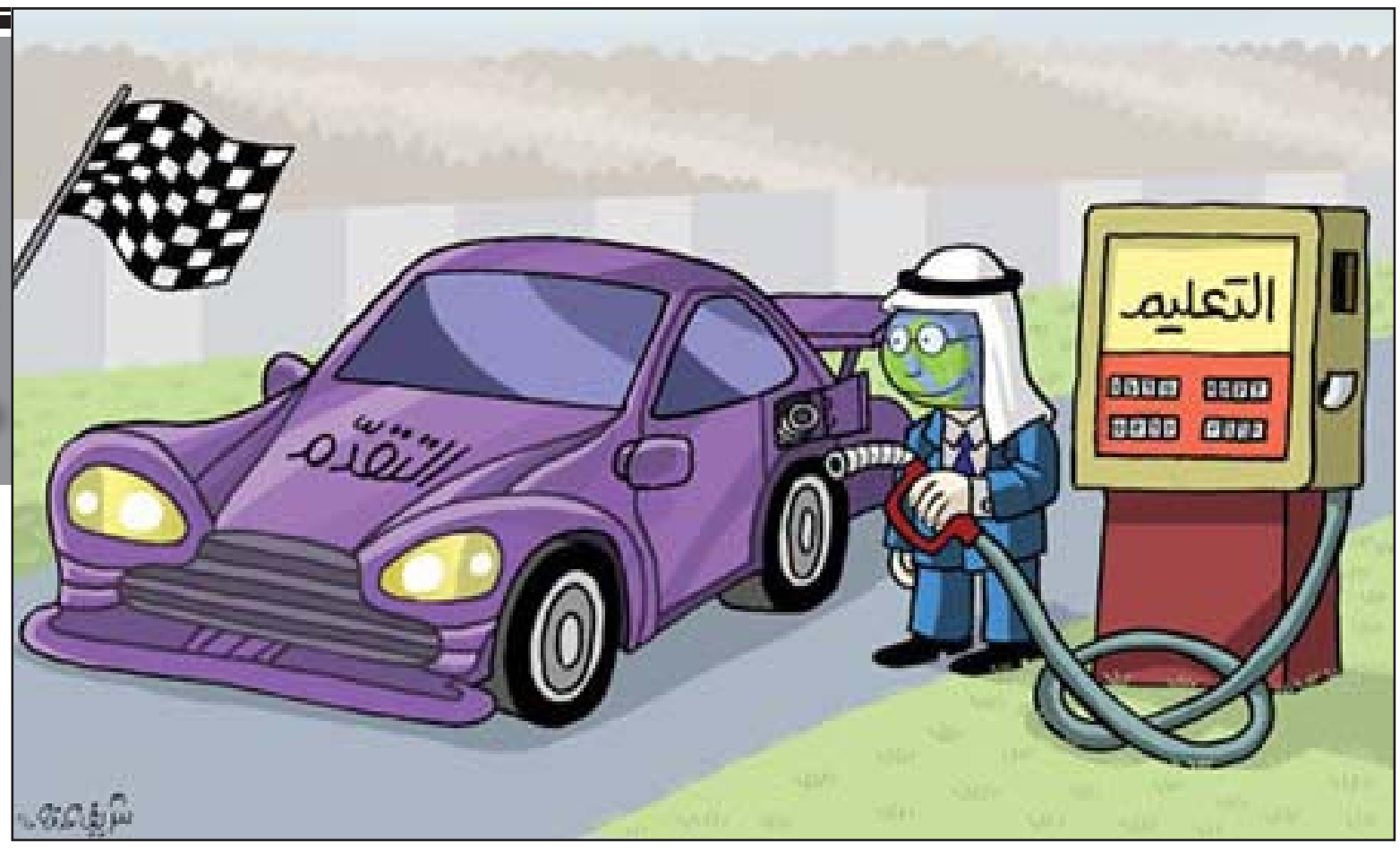

■ شريف عرفة
جريدة الإتحاد الإمارات

تـــوجـــد حـــلـــول بـــالـــتـــأكـــيـــد

عبد الله صالح♦

تطرقت في مقالات سابقة إلى توصيف مختصر للوضع العراقي الداخلي ومسؤولية جميع الأطراف عنه، وأحاول اليوم التطرق إلى وضع حلول لبعض المشاكل الموجودة .

قبل كل شيء، علينا أن نعترف بان الدستور العراقي من حيث الفكر الإداري وستراتيجية سياسة بناء الدولة هو فوق مستوى وعينا الإداري والسياسي، لأن الدولة العراقية الحديثة الموصوفة فيه هي دولة مركبة، ويتوزع اتخاذ القرار فيها -وعلى جميع المستويات- إلى أجزاء صغيرة ،فمثلا جميع الخدمات في كل محافظة يكون مجلس المحافظة هو المسؤول عنها قرارا وتخطيطا وتنفيذا، وعلى الحكومة الاتحادية تهيئة مستلزمات تنفيذ هذا القرار من موارد مادية وبشرية وخبرات وغيرها ....

و هذا ما لم نتعود عليه، حيث أن كل ما نعرفه وعشنا في ظله هو الدولة البسيطة المركزية التي تتحرك جميع مكوناتها وأجزائها حسب مزاج الزعيم والقائد. والسؤال المطروح الآن هو هل علينا تغيير الدستور وتصغيره لكي يكون بمستوى وعينا أم نطور وعينا بحسب ما يتطلبه الدستور؟

بالتأكيد علينا أن نطور وعينا السياسي والإداري ومعالجة جميع عقدنا النفسية وخصوصا الازدواج في الشخصية الناتجة عن الكبت الاجتماعي والحضاري، والتعبيرعن الذات بكافة إشكاله، وأعتقد جازما إن اكبر الأخطاء التي ارتكبتها أمريكا والأحزاب المعارضة (قبل التغيير) هي عدم تهيئة الموارد البشرية المطلوبة لعراق ما بعد الدستور.... وكذا أتصور إن نصف مشاكلنا إن لم يكن معظمها، تتعلق بضعف الوعي الإداري لبناء الدولة الحديثة، وهذا الضعف تعبرعنه الصراعات السياسية متعددة الألوان، وهو النموذج الصارخ للازدواجية في الشخصية، حيث لا نملك الجرأة الكافية للاعتراف بما نعانيه، ومحاولة علاجه.

لهذا السبب وأسباب أخرى ذكرت قسما منها في مقالي السابق وصلنا الى تشكيل حكومة إدارة أزمات، وبضمنها الإدارة على أساس المساومات والاتفاقات الوقتية كسبا للوقت، على أمل الرجوع عنها (المساومات)، وهذا ما أدخل البلاد في دوامة من الاجتهادات والتفسيرات المزاجية والمصلحية، وفوضى في الرؤى أنتجها من يريد تصغير الدولة والدستور حسب حجم وعيه ومصالحه. وبين رافض لهذا ولكن لا يمتلك البديل، وبين آخر صامت وجاهد لاستغلال هذه الفرصة إلى أقصى حد لمصلحته، للأسف لم أجد لحد الآن من ينادي بالرجوع إلى خارطة الطريق التي رسمها الدستور بجميع بنوده.

وسط هذا الجو والأمر الواقع... ما هو الحل؟

في تصوري إن الحل يكمن في معالجة الأسباب التي خلقت هذا الوضع وأوصلت إليه، ومعالجة الأسباب التي أنتجت حكومة إدارة الأزمات، وخلق بيئة بناء مؤسسات الدولة والابتعاد عن المساومات على حساب بناء الدولة حسب الدستور... وهذا الحل يتلخص في: أن يقتنع التحالف الوطني (الممثل الأكبر للمكون الاجتماعي الشيعي) انه لا يمكن أن يستفرد بالدولة العراقية، لا على أساس المكون ولا على أساس الأحزاب ولا على أساس الصراعات الإقليمية والوضع الإقليمي. يجب عليه أن يعلم بأن هذه فرصته الوحيدة لإنصاف المكون الشيعي في العراق وتقديم نموذج لإدارة الدولة يثبت مظلوميته التاريخية، وهذا يتطلب منه العودة إلى الدستور وتنمية الطاقات البشرية في المحافظات وعدم عرقلة إقامة الأقاليم وعدم التشبث بالمركزية بأي حجة كانت، لأن جميع الحجج خاطئة وغير صحيحة.

على المكون الكردي الاهتمام الجدي ببناء الدولة العراقية الاتحادية، حيث انه من مصلحة شعب وكردستان أن تكون في بغداد حكومة اتحادية ديمقراطية قوية، وان الفوضى تضر بشعب كردستان أكثر من غيره، لأنها تطلق أيدي الدول الإقليمية في العراق، وتخدم أجندتها، وحيث إن شعب كردستان لا يملك عمقا ستراتيجيا لدى دول المنطقة كغيره من المكونات. على المكون السني أن ينخرط في العملية السياسية الجديدة بفاعلية من منطلق بناء الدولة العراقية الفدرالية الحديثة، وتشجيع قيام الأقاليم وترسيخ ممارسة الصلاحيات الدستورية والقانونية الممنوحة للمحافظات غير المنتظمة في إقليم.

ما ذكر أعلاه يتطلب من الجميع ما يأتي :

مناقشة تفاصيل الهيكلية الأساسية الجديدة للدولة الاتحادية على أساس الدستور وبالتحديد المادتين (١، ١١٦).

تشكيل حكومة اتحادية في بغداد من :

وزارات ذات صلاحيات حصرية كما نصت عليها المادة ١١٠ من الدستور (كوزارات الدفاع والخارجية والمالية)، تمارس عملها على جميع الأراضي العراقية ووفق قوانينها.

وزارات ذات صلاحيات مشتركة، كما نصت عليها المادة ١١٤ من الدستور(كوزارة الصحة والتربية والتعليم العالي، الزراعة، الصناعة، الكهرباء وغيرها)، تمارس عملها بالاتفاق بينها وبين مجالس المحافظات وفق المادة ١٢٣ من الدستور، ومن مهامها المساعدة في تطوير الثروة البشرية في محافظاتها، لتمكينها من اداء مهامها بشكل متطور نحو الأفضل.

على مجالس المحافظات أن تبدأ بتشريع القوانين المتعلقة بتشكيل الدوائر الحكومية في حكومتهم المحلية من حيث الهيكلية والمهام وتكون جميعها مرتبطة بالمحافظة.

على مجلس النواب أن يتفرغ لتشريع القوانين البنيوية للدولة الاتحادية المنصوص عليها في الدستور وفق المادة ١١٠ وترك جميع الأمور الأخرى لأنها خارج صلاحياته الدستورية إلا بالاتفاق مع مجالس المحافظات.

ولابد لمجلس النواب أن يعدل قانون الموازنة وملاءمته مع قانون مجالس المحافظات وعدم منح موازنة المحافظات للوزارات ذات الصلاحيات المشتركة.

وهنا لابد من الذكر أن إدارة الدول الفيدرالية والالا مركزية هو عمل تكاملي، كل مستوى إداري فيه يكمل عمل المستوى الآخر ويطوره لصالح الشعب وليس عملا عدائيا يهدف لعرقلة عمل المستويات الأخرى والحد من صلاحياتها.

♦ عضو مجلس النواب السابق